دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2018/2001

ROLE OF THE GOVERNMENT SPENDING ON THE AGRICULTURAL SECTOR ON ACHIEVING FOOD SECURITY IN ALGERIA

د. رحال فاطمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة

الجزائر

rahal_inf2012@yahoo.fr

د.طويل حدة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي ميلة

الجزائر

touilhadda@yahoo.fr

ملخص:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي ذو أهمية بالغة لما له من تأثير على الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وضرورة تحقيقه هدف استراتيجي تسعى الجزائر له ضمن مخططاتها التنموية ، ويرتبط تحقيق الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي لذلك سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى تطوير هذا القطاع وتحسينه عبر مختلف السياسات والاصلاحات التي قامت بها ، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2018/1200، وقد توصلت الدراسة إلى أن الزراعة الجزائرية رهينة الظروف المناخيةو بعيدة عن تسجيل وتحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء وبخاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع، حيث تلجأ الجزائر لسد هذا العجز بالاستيراد من الخارج، حيث تأتي الحبوب في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية و القمح في مقدمتها باعتباره اساس الاستهلاك اليومي للفرد.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، الانفاق الاستثماري ، القطاع الزراعي ، الانتاج النباتي والحيواني.

Abstract:

La question de la sécurité alimentaire revêt une grande importance en raison de son impact sur la stabilité politique, sociale et économique de l'État, et la nécessité de l'atteindre est un objectif stratégique que l'Algérie cherche dans ses plans de développement. Les différentes politiques et réformes qu'elle a entreprises, et cette étude vise à clarifier le rôle des dépenses publiques dans le secteur agricole dans la réalisation de la sécurité alimentaire en Algérie au cours de la période 2001/2018, et l'étude a conclu que l'agriculture algérienne est otage des conditions climatiques et loin Inscription et atteindre un niveau acceptable de suffisance, en particulier pour les matériaux à large consommation, stations Algérie pour combler ce déficit à importer de l'étranger, où le grain est en première classe, parmi les importations agricoles et de blé à l'avant-garde comme la base de la consommation quotidienne par habitant.

Les Mots clés: sécurité alimentaire, dépenses d'investissement, secteur agricole, production végétale et animale.

1.مقدمة عامة:

أ. تمهيد

يعتبر توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان غاية تسعى لتحقيقها جل دول العالم، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية، لذا كان لزاما على هذه الدول ان تسعى جاهدة لتخفيف من التبعية اتجاه الخارج ويتطلب ذلك الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال وضع سياسة زراعية مبنية على احتياجات هذا القطاع، وتطوير هذا القطاع وتحديثه يحتاج إلى مصادر تمويل مناسبة، حيث يشكل الاستثمار الحكومي أو الخاص في الزراعة الدعامة الاساسية لهذا القطاع ، بغرض زيادة الانتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج. ولهذا فان الاهتمام بتوفير المنتوجات الغذائية محليا يعتبر عاملا مهما في مجال تحقيق الامن الغذائي .

و من اجل تحقيق التنمية الفلاحية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة قررت الحكومة الجزائرية تطبيق برنامج استثماري انطلاقا من سنة 2001 لدعم جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي ، حيث يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية (اصلاحات التسعينات) التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الإقتصاد العالمي ،حيث أن هذا البرنامج من أهم اهدافه تحقيق تنمية زراعية مستدامة، تعطي لقطاع الفلاحي قوة أكبر وضمانا أقوى ليطابق مقاييس السوق العالمية، ولتوفير الغذاء الكافي للبلاد و يخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة،و من هنا تبرز إشكالية بحثنا المتمثلة في:

ما هو دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة2018/2001 ؟

ب. الاسئلة الفرعية:

- ماهي انعكاسات الانفاق الحكومي في ايطار البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019/2001 على القطاع الزراعي ؟
- ماهي المنتجات الزراعية الغذائية التي تعاني فيها الجزائر من فجوة غذائية ؟

ج. فرضيات الدراسة

1. عدم قدرة الجزائر على النهوض بالقطاع الزراعي رغم الدعم المالي المقدم له في ايطار البرامج التنموية.
2. تعتبر جملة الحبوب المصدر الرئيسي لاتساع الفجوة الغذائية في الجزائر..

د. أهداف الدراسة

- القاء الضوء على احدى الوضائف الرئيسية لقطاع الزراعة وهي تعزيز الامن الغذائي من خلال تحقيق أهم أبعاده والمتمثلة في توفير الغذاء والتقليل من حجم الفجوة الغذائية في الغذائية في الجزائر.
- تشخيص واقع القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة البرامج التنموية 2019/2001، وذلك من خلال الوقوف على معالمها ومدى مساهمتها في تحسين وضعية الانتاج الزراعي و إرساء أسس متينة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .
- التطرق إلى وضعية الامن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل الفجوة الغذائية من ناحية التركيبة لتتضح مواطن القوة والضعف للجزائر للتحدي لها.
- دراسة إمكانيات ومقومات الاستثمار الحكومي الزراعي في الجزائر ، والتحديات التي يواجهها هذا القطاع رغم أهميته في ظل الظروف الحالية.

هـ. أهمية الدراسة

تتجلى اهمية هذه الدراسة في كون قضية الامن الغذائي لمن القضايا الاستراتيجية التي لها علاقة بالامن القومي والاستقرار الاجتماعي لأي دولة ما، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم اليوم .

و. المنهج المتبع:

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ من خلال دراسة البرامج التنموية خلال الفترة 2019/2001 وتطور الانتاج الزراعي والفجوة الغذائية خلال الفترة 2018/2001 ، و استخدمنا كذلك المنهج الوصفي التحليلي:

الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة المستخدمة ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليل ، وقد استخدمناه لسرد اهم التعاريف المتعلقة بالامن الغذائي ، وتم استخدامه كذلك في تحليل واقع القطاع الزراعي والامن الغذائي في الجزائر وكذا في تحليل لدور الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

ي. الدراسات السابقة:

1. الدراسة التي تناولها كل من جمال جعفري، العجالة عادل تحت عنوان: **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000)** ، مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد2،جامعة الجلفة، الجزائر، 2018،حيث تناولت الدراسة برامج اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000 وتوصلت الدراسة إلى أن جل الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من سياساتها الزراعية المتعاقبة خلال الفترة 2019/2000 بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004/2000 والذي تزامن مع برنامج الانعاش الاقصتادي 2004/2001 مرورا بسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008 /2014 والمخطط الفلاحي 2019/2015 تؤكد على هدف أساسي هو التدعيم الدائم للامن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقى للنمو الاقتصادي الشامل.

2. الدراسة التي تناولتها شيخاوي سهيلة، تحت عنوان **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزاعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي–حالة الجزائرللفترة مابين 1980–2016**-،مذكرة دكتوراه –غير منشورة–، من جامعة مستغانم ، سنة 2019/2018،حيث تطرقت الدراسة إلى واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر وأهم التحديات التي توجهه وقد توصلت إلى أن الاستثمار الزاعي في الجزائر يعاني جملة من التحديات أهمها: عدم وضوح الاطار القانوني للعقارات الزراعية ، ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الزراعي، تدني المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الانتاجية، تدهور الاراضي الزراعية ووجود صعوبات بخصوص الموارد المائية وكذا الظروف المناخية غير المواتية أحيانا، عدم استقرار

السياسات الاقتصادية وبالخصوص السياسات الزراعية وضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيقها.....ألخ.

3. الدراسة التي تناولتها عقون شراف، ، بوقجان وسام، بوفنخور خديجة، تحت عنوان:**التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية (2001–2019)**، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، سنة 2018، وقد تطرقت الدراسة إلى عرض وتحليل مضمون ،أهداف ونتائج البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2019/20001 ، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2009/2005 وبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010 وبرنامج النمو الجديد 2019/2016 وقد توصلت الدراسة إلى أن الانفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 2014/2001 والتي خصص للقطاع الزراعي نصيب منه و رغم ضألته مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية كان له الأثر الايجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة2001 /2014 غير أن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة وذلك لغياب جهاز إنتاجي مرن والتبعية لقطاع المحروقات وضعف القطاع الصناعي .

وقد جاء بحثنا ليتمم هذه الدراسة من خلال تطرقنا إلى واقع الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي خلال الفترة 2019/2001 ، بالاضافة إلى تحليل الانتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية، وتناولنا كذلك واقع الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2018/2001 من خلال تقدير حجم الفجوة الغذائية خلال نفس الفترة.

ولمعالجة هذا الموضوع سنتطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم الأمن الغذائي
- الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي في ايطار البرامج التنموية 2001–2019
- واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2018/2001.

1.مفهوم الأمن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الاغذية والزراعة(FAO) بأنه "ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الاوقات القدرة المادية و الاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الأمن والمغدي لتلبية احتياجاتهم اليومية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية"[1] ،وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيتمثل مفهوم الأمن الغذائي في "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"،[2]وقد عرفت وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية الأمن الغذائي على أنه : تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.[3]

2.الانفاق على القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر (2001/2019)

لقد حظى قطاع الزراعة بنصيبه ضمن برامج الانفاق الاستثماري الحكومي ا المنفذة على طول الفترة من 2001 إلى 2019 ، وقد رصد **برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)** ما قيمته 65.4 مليار دج للقطاع الزراعي،وزعت على برنامجين فرعيين:[4]

–البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي:خصص له مبلغ 55.9 مليار دج ، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداءا من أواخر سنة 2000.

–البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج والهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

أما في ايطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 فقد قدرت الاعتمادات المالية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما قيمته 300 مليار دج،وارتفاع مخصصات هذا القطاع مقارنة بالبرنامج السابق يعكس بالدرجة الأولى قيمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.وبالدرجة الثانية إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري ، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004.[5]

وقد سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في السنوات الأخيرة برامج مكثفة للنهوض بالقطاع الزراعي ومن أجل تطوير الإنتاج الفلاحي والزراعي، سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فمن خلال المخطط الخماسي 2014/2010 تم رصد أكثر من 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية[6]، أي بما قيمته 200 مليار دينار سنويا ، حيث حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي،يرتكز على ثلاث ركائز رئيسية :[7]

أ- التجديد الفلاحي 2010-2014:خصص القطاع ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي.

ب- **التجديد الريفي:2010-2014**:خصص القطاع ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 60 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الريفي،حيث أنه تم برمجة تنفيذ حوالي 10200 مشروع للتجديد الفلاحي للفترة 2014/2010 .

حيث يعتمد التجديد الريفي في اطار المخطط الخماسي 2010-2014 على خمس برامج تشمل:[8]حماية مستجمعات المياه من السدود، برنامج مكافحة التصحر، إعادة تأهيل وتوسيع الغابات و برنامج حفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية.

ج. **بناء القدرات البشرية والدعم الفني للمنتجين 2010-2014**

خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2014/2010 ظرف مالي يقدر ب 24 مليار دينار سنويا.

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة(2014/2001)، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي في ايطار **برنامج النمو الجديد 2019/2015** فالاعتماد على قطاع الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات من خلال استراتيجياته ضمان الإكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي .بل وحتى الانتقال إلى التصدير.و يبقى القطاع الفلاحي من أضخم القطاعات التي ينبغي استغلالها وجعله يلعب دوره كاملا في استراتيجية التنمية الشاملة. كذلك التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية لتكون أداة متكاملة ومتعددة القطاعات، ويتم ذلك من خلال :

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛ [9]هو أحد أهداف القطاع الفلاحي. كما يمكن للمناطق المروية أن تبلغ بحلول 2019 ،نسبة 25 %من الأراضي المزروعة. [10]
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة؛
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها. [11]
- تنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر. [12]

الشكل رقم(01):ركائز مخطط عمل الفلاحة 2019/2015

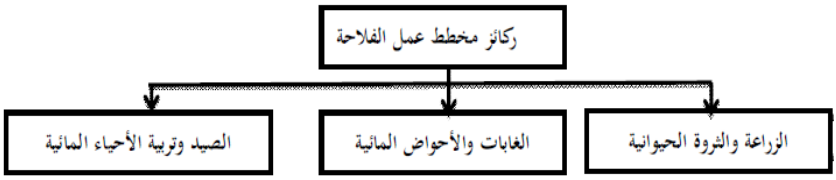

المصدر: جمال جعفري، العجالة عادل ، **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000**)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد2،جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص108.

وسيركز هذا البرنامج على البحوث الزراعية التي من شأنها أن توجه نحو استنباط أصناف عالية الغلة وزيادة الانتاج في الفروع الاستراتيجية مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب والبقوليات. وإعطاء أهمية خاصة أيضا لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية وفي مكننة القطاع. وفي ما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، سيتم تحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك.[13]

3.واقع الامن الغذائي في الجزائر

1.3. واقع الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر

1.1.3. واقع الانتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2015/2001

يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لانه المصدر الأساسي للغذاء وهو يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، ولعل من أبرزها الحبوب ،البقوليات ،الخضر والفواكه، و كما يوضح الجدول أدناه أن الإنتاج النباتي في الجزائر من المجموعات السلعية الغذائية النباتية يشهد على العموم ارتفاعا من سنة إلى أخرى وبمعدلات متفاوتة،والجدول الموالي يوضح تطور أهم المنتجات النباتية خلال الفترة (2001-2009):

الجدول رقم (01): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الحبوب	26,57	19,51	42,70	40,31	21.62	40.17	36.01	15.36	61.32
البطاطا	09,67	13,37	18,80	20.00	21.56	21.81	15.06	21.71	26.36
البقـــــول الجافة	0,38	0,43	0,60	0,58	0.47	0.44	0.50	0.40	0.64
الخضر	33.6	38.37	49.08	54.8	59.26	59.29	55.24	60.68	72.91
الكروم	1,96	2,40	2,51	2,84	2.65	3.98	2.45	4.02	4.92
الزيتون	2.00	1,92	1,68	4,69	3.16	2.64	2.08	2.54	4.75
الحمضيات	4,70	5,19	5,60	5,90	6.27	6.80	6.89	6.97	8.44
التمر	4,37	4,18	4,72	4,43	5.163	4.922	5.27	5.53	6.00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفترة (2001-2009).

يتضح من خلال هذا الجدول أن الإنتاج النباتي شهد تطورا خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي2004/2001، حيث عرف انتاج الحبوب سنة 2001 ارتفاعا معتبرا ببلوغه 26,57 مليون قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 185.08% ، وهذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من سنة2000 ، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية خاصة في مجال الحبوب ، هذا وقد سجلت سنة2004ارتفاعا في كمية انتاج الحبوب وصل إلى 40,31 بمعدل نمو قارب 332.51% مقارنة بسنة 2000 ،أما بالنسبة لإنتاج الحبوب خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي فقد شهد انتاج الحبوب انخفاضا سنتي 2007 و 2008 ، حيث سجلت سنة 2008 أدنى مستوى انتاج للحبوب خلال العشرية الأولى من القرن 21، ليرجع ويرتفع سنة 2009 مسجلا زيادة تقدر ب 241.99% عن سنة 2000 وزيادة بحوالي23.26 عن سنة 2004 سنة انتهاء برنامج الانعاش الاقتصادي ، وقد عرف انتاج الحبوب سنة 2009 أعلى مستوى إنتاجي له خلال فترة البرامج التنموية 2009/2001،ورغم هذا التحسن في انتاج الحبوب في الجزائر إلا أنه يبقى ضعيف، بحيث أنه لايغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، وحبيس

الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل، لذلك أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال.

أما بالنسبة لإنتاج البقوليات فقد عرف تطورا خلال الفترة ما بين 2004/2001 ولكنه يبقى منخفضا مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال ،وقد عرف انتاج البقوليات خلال الفترة 2009/2005 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد انخفض الانتاج سنتي 2005 و2006 ليرجع ويرتفع سنة 2007 بزيادة تقدر ب 13.68% ليرجع وينخفض الانتاج سنة 2008 بحوالي 19.81%، أما سنة 2009 فقد كانت السنة التي سجلت فيها البقوليات أعلى مستوى انتاجي لها ، ورغم هذا التحسن يبقى انتاج البقوليات دون المستوى المطلوب والذي يوفر للبلد أمن غذائي يعفيها من الاستيراد من الخارج والتبعية.

وإذا نظرنا إلى انتاج الخضر و الحمضيات نلاحظ أنه هو الأخر عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2004/2001.اما بالنسبة لإنتاج الخضر والحمضيات خلال الفترة 2009/2005 فقد عرف تطورا ملحوظا حيث نلاحظ أنه في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إلا سنة 2007 أين سجل انتاج الخضر تراجعا طفيفا قدر بحوالي 6.8% ، وإذا قارنا بين انتاج الحمضيات والخضر خلال فترة المخططين نلاحظ أن هناك تحسن معتبر ، فقد زاد الانتاج سنة 2009 بحوالي 29.76% و33.05% على التوالي عن سنة 2004،ويرجع هذا إلى الدعم المقدم من الدولة لهذا القطاع في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي كما ذكرنا سابقا.

أما بالنسبة لانتاج الزيتون فقد سجل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وبصورة عامة فإن انتاج الزيتون ضعيف، ومرد ذلك أسباب عديدة، منها ضعف الاستثمار في هذا المجال، الشيء الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال عصر وتعليب وتخزين الزيتون، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة التي يكثر بها الزيتون، حيث جرت العادة على غرس أشجار الزيتون في مثل هذه المناطق، وهذا ما ينبغي العدول عنه مستقبلا.

أما بالنسبة لانتاج التمور ،فالجزائر تحتل مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا وبخاصة بالنسبة لدقلة نور، و لقد عرف انتاج التمور خلال الفترة 2005/2001 تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، في حين عرفت الفترة 2009/2006 وتيرة متزايدة من الانتاج.

وقد عرف انتاج البطاطا تطورا جيدا حيث ارتفعت الكمية المنتجة منها من 1646,67 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2005) إلى 2636,06 ألف طن سنة 2009 أي ما يقارب المليون طن، إذ أن الجدير بالذكر أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية إفريقيا من حيث إنتاج البطاطا في موسم (2008/2007)، حسب ما أفاد به تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "FAO" للسنة 2009 حول حجم الإنتاج العالمي من هذه المادة الواسعة الاستهلاك.

وما يمكن أن نستخلصه بالنسبة للإنتاج النباتي بصفة عامة،أن البرامج التنموية خلال الفترة 2009/2001 لم تساهم في تحسين مستوى الانتاج الزراعي النباتي للبلد، خاصة بالنسبة لانتاج الحبوب والبقوليات والزيوت ويرجع السبب وحسب وجهة نظرنا إلى ضعف التشجيعات الممنوحة لجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية لهذا القطاع والذي سيأثر سلبا على الانتاج والانتاجية ويضع البلد دائما في تبعية غذائية للخارج.

وأمام هذه الوضعية المتردية فإن ترقية الإنتاج النباتي قد أصبح ضرورة ملحة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة العجز الذي تعرفه البلاد في مجال الحبوب والبقول الجافة والزيوت ، ولن يتأتى رفع الإنتاج كما ونوعا إلا إذا قامت الجهات المعنية باتخاذ إجراءات وتدابير في صالح هذا القطاع، سواء فيما يتعلق بالمساحة أو نوعية البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين حتى يستثمروا في زراعة الحبوب، وعدم التخلي عنها بعدما أصبحت هذه الزراعة غير مربحة، بسبب الفرق بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المدعمة من طرف الدولة.

وبالحديث عن الفترة 2014/2010 فلقد كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 أثر بالغ في تحسن الانتاج النباتي في الجزائر، إلا أنه لم يرقى بعد إلى مستويات طموحات سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مما يعني أن الجزائر ما زالت دائما تحت رحمة التبعية الغذائية للخارج.والجدول الموالي يوضح تطور أهم المنتجات النباتية خلال الفترة (2010-2014):

الجدول رقم (02):تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2015/2010

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحبوب الشتوية	45 581 000	42 457 000	51 336 480	49 109 735	34 321 780	37 554 894
الحبوب الصيفية	4 650	15 155	35 053	12 565	30 370	54 591
المحاصيل الصناعية	7 776 900	7 237 140	8 758 680	9 323 210	11 147 450	13 299 370
البقول الجافة	723 450	788 170	842 900	958 330	937 065	873 922
الخضر	86 404 430	95 692 325	104023180	118682650	122 977 470	124 693 277
- البطاطا	33 003 115	38 621 936	42194758	48865380	46 735 155	45 395 769
- الطماطم	7 182 353	7 716 055	7969630	9750753	10 656 093	11 637 658
الحمضيات	7 881 110	11 067 500	10 878 320	12 048 510	12 710 030	13 419 940
الكروم	5 605 620	4 025 920	5 431 690	5 708 400	5 180 350	5 680 690
التمور	6 447 410	7 248 940	7 893 570	8 481 990	9 343 772	9 903 770
الزيتون	3 112 520	6 107 755	3 938 400	5 787 400	4 828 600	6 537 246

Source: M.A.D.R

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نمو الانتاج الفلاحي خلال الفترة 2010-2014 مقارنة بالفترة 2008/2000 بسبب ارتفاع المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع في اطار المخطط الخماسي 2014/2010 ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي ، حيث ارتفع انتاج الحبوب خلال السنتين 2010 و 2011 مقارنة بمتوسط الفترة 2008/2000 ، إلا أنه انخفض مقارنة بسنة 2009 أين سجل الانتاج ذروته، أما بالنسبة لباقي المنتجات كالبطاطا، البقول الجافة ، التمور، الحمضيات ، فقد عرفت الفترة 2014/2010 زيادة في الانتاج مقارنة بسنة 2009 وكذلك مقارنة بمتوسط الفترة 2008/2000.

2.1.3.واقع الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2015/2001

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية

المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة 2009/2001.

الجدول رقم (03):تطور الثروة الحيونية خلال الفترة 2009/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأبقار	1613.04	1510.77	1560.54	1613.7	1586.07	1607.90	1633.81	1640.73	1682.44
الأغنام	17298.8	17057.3	17502.8	18293.3	18909.1	19615.7	20154.9	19946.2	21404.6
الماعز	3129.40	3280.54	3324.74	3450.58	3589.88	3754.59	3837.86	3751.36	3962.12
الإبـل	245.49	249.69	253.05	273.14	268.56	286.67	291.36	295.09	301.12

Source: ONS, Cheptel (2000-2009).

لم تعرف الثروة الحيوانية خلال الفترة 2004/2001 وتيرة منسجمة نحو الزيادة، فهي تتراجع تارة وتتقدم تارة أخرى، في حين سجلت الفترة 2009/2005 تطورا في الثرة الحيوانية إلا أنها دون المستوى المطلوب، فإذا نظرنا لتربية الأبقار فقد زادت سنة 2009 بحوالي فقط 4.26% مقارنة بسنة 2004، وهذا رغم سعي الجزائر إلى توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب، ويتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب، وهي الأبقار المحلية والأبقار المحسنة.

وتعتبر هذه الحصيلة من الثروة الحيونية غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد حيث أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي وبخاصة منها الأبقار، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر، والتي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصان القطيع الحيواني.

وبالحديث عن الانتاج الحيواني فحسب إحصائيات الجدول أدناه، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني في الجزائر، سجلت ارتفاعا خلال الفترة 2009/2001، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04):تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009/2001

السنوات / الإنتاج	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اللحوم الحمراء (ألف ط)	259.85	290.76	300.45	320	301.56	298.50	320.12	315.76	346.60
لحوم البيضاء (ألف ط)	201.00	150.70	156.80	170	168.57	145.30	260.59	305.70	209.22
الحليب (10^6 لتر)	1637.21	1544	1610	1915	2092	2244.00	2184.85	2219.71	2394.20
العسل (ط)	16.39	19.49	21.00	28	29.91	25.00	29.59	33.12	40.22
الصوف (ط)	181.47	197.52	200	230	235.00	240.00	223.12	221.88	278.20
البيض (10^6 حبة)	2160	3220	3302	3500	3444.98	3570.00	3813.54	3507.57	3838.30

Source: M.A.D.R, **Evolution des productions animales de 2000 à 2009**.

لقد عرف انتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2009/2001 نموا مطردا بانتظام فهي تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، تماشيا مع الظروف المناخية، فإنتاج اللحوم الحمراء يتأثر بالظروف والعوامل المناخية وخاصة الهطولات المطرية وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، وترجع الوضعية الجيدة نسبيا لمنتوج اللحوم الحمراء للفترة 2009/2005 مقارنة بالفترة 2004/2001 أساسا لتزايد عدد رؤوس الماشية خلال الفترة (2005-2009)، حيث سجلت سنة 2009 ثروة حيوانية معتبرة تمثلت في 1682.44 ألف رأس من الأبقار و21404.59 ألف رأس من الأغنام و3962.12 ألف رأس من الماعز و 301.12 ألف رأس من الإبل.وتسعى الجزائر من خلال سياستها في مجال إنتاج اللحوم الحمراء، للرفع من قطعان الماشية، وقد نتج عن التوسع في أعداد الأغنام والماعز ارتفاع الكمية المستوردة من الحبوب وزيادة المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف، وذلك على حساب القمح مثلا، ولتحسين المستوى الحالي للاستهلاك من لحوم الأغنام والماعز يستوجب مضاعفة الإنتاج، وهذا يتطلب العمل على عدة محاور، منها[14]:

✓ مواصلة التحسين في مستوى أداء الأغنام، من حيث التحسين الوراثي الذي يؤدي إلى زيادة معدل وزن الحيوان.

✓ زيادة إنتاج الأعلاف بإتباع برامج الكفيلة بذلك، إلى جانب تنظيم المراعي الطبيعية وفقا لخطة علمية مدروسة.

✓ تنظيم السوق وذلك بالعمل على المراقبة والتدخل عند الحاجة لتصحيح أي تشوهات تؤدي إلى تدهور الأسعار وعدم تمكن المنتج من تغطية التكاليف.

أما بالنسبة لانتاج اللحوم البيضاء فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال ، ونتيجة لهذه الجهود المبذولة، فقد تمخضت عنها نتائج مشجعة باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالرغم من تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا المجال، إلا أن إنتاجها قد عرف تذبذبا بين انخفاض وارتفاع، سببتها عوامل وظروف مرت بها الجزائر، حيث يرجع الانخفاض في انتاج اللحوم البيضاء لسنة 2006 إلى ظهور وانتشار أنفلونزا الطيور وبالنسبة لسنة 2009 كان الانخفاض بسبب موجة ارتفاع الاسعار التي طالت أعلاف الدواجن وصعب من إمكانية الحصول عليها، هذه الظروف وغيرها هي ما تسبب في تراجع انتاج هذا النوع من اللحوم،وقد سجل انتاج اللحوم البيضاء أعلى مستوى انتاجي له سنة 2008 بحوالي 3656950 .

أما بالنسبة لانتاج الحليب والذي يعتبر من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان، نلاحظ من الجدول أعلاه أن انتاجه دون المستوى المطلوب حيث لا يلبي حاجيات المجتمع منه، وقد سجل انتاج الحليب خلال الفترة 2003-2009 ارتفاعا بوتيرة مستمرة باستثناء سنة 2007 والتي سجلت انخفاضا في انتاج الحليب ، وقد سجل إنتاج الحليب أعلى مستوى انتاجي له سنة 2009 بحوالي 2394200، ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، تبقى الجزائر في مجال الحليب كما هو الحال بالنسبة لمجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم رهينة السوق العالمية، حيث تعتبر عملية تجميع الحليب والقدرات المسخرة للتجميع محدودة مما يعيق تطور الإنتاج في الجزائر، حيث أن العديد من مجمعات الحليب تعاني من نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد، والجدير بالذكر، أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربعة للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب.

وبالحديث عن الانتاج الحيواني خلال الفترة 2015/2010، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني في الجزائر، سجلت ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ماعدا منتج العسل والذي كان يعرف تارة انخفاضا وتارة اخرى ارتفاعا لكنه على العموم سجل معدلات نمو ملحوظة مقارنة بالفترة 2009/2000 ، والجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل في الانتاج الحيواني يعود بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية

الماشية وكذلك إلى استيراد أبقار أغلبها حلوب،وبالرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدة التبعية للخارج ليست بنفس الحجم مما هي عليه بالنسبة للإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب والبقول الجافة، إلا أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء أمر ممكن، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مواتية، تبقى فقط الإرادة بالسعي لتجاوز بعض العقبات التي تقف عائقا أمام ترقية الإنتاج الحيواني، الذي يعرف وضعية غير صحية.

جدول رقم (05): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة (2010-2015)

Produit	2010	2011	2012	2013	2014	2015
لحوم حمراء (قنطار)	3 816 123,98	4 195 529,34	4 397 885,82	4 671 996,82	4 862 903,46	5 256 474,50
لحوم بيضاء (قنطار)	2 816 315,33	3 361 279,11	3 653 981,50	4 183 966,93	4 634 522,28	5 052 073,92
الحليب ألف لتر	2 632 910,78	2 926 958,70	3 088 189,70	3 368 066,86	3 548 824,94	3 753 765,56
جمع الحليب ألف لتر	393 304,70	536 364,08	700 984,78	831 946,47	903 598,50	944 909,19
بيض ألف وحدة	4 379 713,05	4 822 477,30	5 326 571,55	5 987 023,58	6 060 558,18	6 644 516,64
عسل (قنطار)	48 803,26	47 525,23	53 200,57	61 466,58	57139.22	64 268,92

Source: M.A.D.R

وقد سجل الإنتاج النباتي والحيواني سنة 2018 ما يفوق 3 ألاف مليار دينار (أكثر من 25 مليار دولار) من بينها ألف مليار دينار تخص شعبة الخضروات.فقد عرف الإنتاج الوطني من الخضروات تضاعف 5 أو 6 مرات خلال العشرين سنة الماضية وليس في البطاطس والطماطم فقط بل في كل أنواع الخضروات وهو "ما جعل الجزائر لا تستورد هذه المنتجات من الأسواق الخارجية بل تصدرها للخارج ولو بكميات قليلة ".وقد انتقل إنتاج الخضروات من 152 مليون قنطار عام 2018 مقابل 38 مليون قنطار سنة 2000 بحيث أصبح الإنتاج المتاح للإستهلاك يقدر بـ 320 كيلوجراما للفرد سنويا. كما انتقل الإنتاج الوطني من البطاطس من 12 مليون قنطار سنة 2000 إلى 47 مليون قنطار العام 2018 وإنتاج الطماطم الاستهلاكية من 4 ملايين قنطار إلى. 14 مليون قنطار خلال

نفس الفترة.أما عن انتاج الحبوب ، فقد حققت الجزائر انتاجا بـ 6 ملايين طن من الحبوب في موسم الحصاد 2018 بزيادة 2.6 مليون طن عن سنة 2017، التي عرفت انتاجا بـ 3.4 ملايين طن والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(06): انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2018/2016

السنة	2016	2017	2018
انتاج الحبوب(مليون قنطار)	33	34	60
انتاج الحليب (مليار لتر)	/	3.52	/

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

وتسعى وزارة الفلاحة إلى مضاعفة انتاج الحبوب في الجزائر بـ 3 مرات على المدى المتوسط و تقوم هذه الخطة على اساس توسيع المساحة المسقية لزراعة الحبوب من 200 ألف هكتار حاليا إلى 600 ألف هكتار بحلول 2021/2020.

وبالحديث عن شعبة الحليب فقد بلغ الإنتاج الوطني للحليب أكثر من 3,52 مليار لتر خلال سنة 2017 بما فيها أكثر من 2,58 مليار لتر من حليب الابقار (73 %)، و حسب احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحرى وصل عدد رؤوس الأبقار المنتجة للحليب سنة 2017 نحو 971.663 رأسا و عدد النعاج و 17.709.588 رأسا فيما قدر عدد رؤوس الماعز المنتجة للحليب ب 2.949.646 رأسا و عدد النوق (جمع ناقة) المنتجة للحليب فقد بلغ 207.884 رأسا. أما الولايات الرائدة في إنتاج الحليب خلال سنة 2017 ، فهي ولاية سطيف بإنتاج قدره 287.325.000 لتر تليها ولاية تيزي وزو بإنتاج قدره 178.785.000 لتر ثم ولاية سيدي بلعباس التي بلغ إنتاج الحليب بها ب 167.178.000 لتر. وقد ارتفع حجم الإنتاج الوطني للحليب بصفة ملموسة من 1.2 مليار لتر في عام 2000 إلى 3،5 مليار لتر سنة 2017، أي بنسبة نمو تعادل 193.% وفيما يخص كمية جمع الحليب، فقد تضاعفت قرابة ثمانية مرات، من 100 مليون لتر في سنة 2000 إلى 833 مليون لتر في سنة 2017.

2.3 الاكتفاء الذاتي في الجزائر

تتميز الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء خصوصا بحالة من التدهور، وهذا ما تبين لنا من خلال البحث؛ ففي مجال الزراعة النباتية، تعرف الحبوب باعتبارها تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات المنتجة ، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تجلت من خلال استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب وبخاصة من القمح،وقد عرفت فاتورة واردات الحبوب إرتفاعا مستمر خلال الفترة 2015/2001 وإذا قارنا بين الفترة 2004/2001 والفترة 2009/2005 نلاحظ أن فاتورة استيراد الحبوب منخفضة نسبيا خلال الفترة2004/2001 مقارنة بالفترة 2009/2005 ،حيث انخفضت فاتورة الاستيراد الخاصة بالحبوب سنة 2009 بحوالي 69.22%مقارنة بسنة 2008 ، وهذا راجع إلى ارتفاع انتاج الحبوب في الجزائر سنة 2009 مسجلا أعلى مستوى له على الاطلاق بحوالي 61.23 مليون قنطار ، وبالرغم من هذه الحصيلة إلا أن ذلك لم يعفي الدولة الجزائرية من اللجوء إلى الخارج،ويبقى انتاج الحبوب في الجزائر عاجزا عن تلبية الطلب الوطني، حيث يحتل القمح مكانة كبيرة بالنسبية لإجمالي واردات الحبوب ، مما يدل على الدرجة المرتفعة لتبعية الجزائر فيما يخص هذه المادة الإستراتيجية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2010–2014) الوحدة: %

المجموعات السلعية	2001–2005	2006	2007	2008	2009	2010	20011	2012	2013	2014
الحبوب	30.46	35.62	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	34.2	39.57	21.65
البطاطا	93.74	95.94	88.22	96.93	95.48	96.68	97.15	96.4	98.52	97.44
البقوليات	23.17	21.39	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	32.3	34.02	32.78
الخضر	99.60	99.26	99.72	99.72	99.65	99.70	99.73	99.6	99.74	99.80
الفواكه	91.34	92.07	90.70	90.70	89.78	90.65	91.47	91.8	93.03	89.97
الزيوت والشحوم	8.05	7.07	6.21	6.21	12.12	6.15	13.30	8.0	14.03	8.03
اللحوم	89.38	83.15	86.71	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6	93.05	90.13
الأسماك	88.99	89.13	90.40	90.40	83.53	84.51	77.47	79.6	81.67	71.35
البيض	98.51	98.98	99.91	99.91	99.74	99.80	99.80	99.8	99.9	100
الألبان ومنتجاتها	43.87	40.44	42.64	42.64	46.50	51.06	52.90	51.6	63.17	50.48

المصدر: شيخاوي سهيلة، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي–حالة الجزائرللفترة مابين 1980–2016–**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019/2018، ص105.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعرف ثلاثة مجموعات حسب درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية:

_ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: وتشمل هذه المجموعة على الحبوب والبقوليات والزيوت والتي تعرف نسب استيراد عالية وتقل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها عن 40 % ،وبالحديث عن الحبوب وبالخصوص القمح والتي تعتبر مادة أساسية ذات استهلاك واسع فقد سجلت قيمة الفجوة الغذائية في الحبوب خلال الفترة 2014/2001 نسبة تتراوح بين 60%-84% ، ويرجع ذلك إلى قصور الزراعة الجزائرية عن تلبية الطلب المحلي حيث وصلت هذه الفجوة إلى 84% العام 2008 ، ويتم تغطية هذه الفجوة من خلال الاستيراد وقد سجلت واردات الحبوب و مشتقاتها خلال الفترة 2014/2001 حالة من التذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ويرجع ذلك إلى تذبذب الإنتاج المحلي ؛وهذا لإرتباط تحسن الإنتاج المحلي بالعوامل المناخية بالدرجة الأولى ؛وتبقى فاتورة الاستراد رهينة لأسعار الصرف وكذا أسعار المنتوج المستورد في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للبقوليات فتعتبر الجزائر من أضعف الدول إنتاجية للبقول الجافة مقارنة بغيرها من الدول العربية ، وتمثل البقوليات أهم المنتجات الزراعية استهلاكا وطلبا في السوق الجزائرية، ونظرا لعدم قدرة الزراعة الجزائرية على تغطية الطلب المحلي منها تلجأ الدولة لاستيراها ، وقد عرفت فاتورة استيرادها خلال الفترة 2014/2001 تذبذبا نظرا لارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي بها نسبيا حيث انتقلت من 17.69% سنة 2008 إلى 32.78% سنة 2014 أي بمعدل نمو قدره ب 85.30 % وهذا راجع إلى ملائمة الظروف المناخية إلا أنها تبقى نسبة قليلة لم تغنها عن الاستيراد . ونفس الحال بالنسبة للزيوت حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعرف عجزا يكاد يكون كليا في انتاج هذه المادة.

_ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة وتتراوح بين 40 % و 65 % وتشمل الحليب ، حيث بلغت أدنى نسبة اكتاف حققتها هذه المادة سنة 2006 بنحو 40.44 % ومن ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لهاسنة 2013 بنسبة 63.17 % وقد تمخض عن ذلك تراجعا في فاتورة استيراده خلال نفس السنة 2013 وهذا التحسن يرجع إلى الاهتمام الذي أولته الدولة لفرع الحليب بدعم المزارعين(دعم انتاج الحليب وتوزيعه

وتجميعه.....ألخ) ، ورغم ذلك لم يتمكن الانتاج المحلي للحليب في الجزائر من تحقيق نسب كافية تغنيها عن الاستيراد،فقد عاودت فاتورة الاستيراد الارتفاع العام 2014 مسجلة نحو 2 مليار دولار سنة 2014 ؛وهو مبلغ لايعكس المجهودات التي تبذلها الدولة لتحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الحليب ؛وتعتبر أغلب الكميات المستوردة هي الحليب الجاف وهو مايستدعي دعم مزارع تجميع الحليب بمصانع غذائية للحليب و مشتقاته لتفادي الخسائر الحاصلة في الإنتاج خاصة مع النتائج الإيجابية التي حققها الإنتاج بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

_ **مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة** وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه وجملة اللحوم والاسماك والبيض،فمن الملاحظ أن واردات الجزائر من الخضر جد منخفضة أو معدومة تقريبا ويرجع ذلك لتحقيق الجزائر لمعدلات اكتفاء ذاتية عالية بنسبة 99% وبقيت مستقرة خلال طول الفترة2001/2014 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج ، أما بالنسبة لانتاج الفواكه هي الأخرى تحقق الجزائر فيها معدلات اكتفاء تتراوح بين 89% إلى 93% ، أما بالنسبة لاستيراد المنتجات الحيوانية فقد تميزت بعدم الاستقرار بالنسبة لبعض المكونات، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء والتي تعتبر كغذاء أساسي جزءا هاماً في الإستيراد الغذائي فرغم كميات اللحوم المنتجة سنوياً إلا أن الجزائر تلجأ للإستيراد لتدارك النقص المسجل في السوق ؛وكذلك للحد من إرتفاع أسعار اللحوم ؛وهي تستورد اللحوم الطازجة و المجمدة ؛ حيث سجلت قيمة فاتورة الواردات من اللحوم ارتفاعا من 168.77 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 307.27 مليون دولار أمريكي سنة 2014 و ذلك بنسبة تقدر ب 82.06 % .وبخصوص باقي مكونات القطاع الحيواني، ويتعلق الأمر باللحوم البيضاء والبيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرة وتميل للتزايد النسبي المنتظم، حيث تعرف الجزائر اكتفاء ذاتيا فيها، وتبقى كل المواد الغذائية الزراعية الأخرى في حاجة إلى تطوير، للابتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني الضعيف أصلا، والذي يعيش من" سيروم "عائدات المحروقات الآيلة للزوال.

وبالحديث عن الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية إلى الخارج، فهي لاتمثل سوى نسبة قليلة من إجمالي الصادرات . و تتمثل هذه المنتجات في التمور " دقلة نور"، بذور الخروب، زيت الزيتون وزيوت

نباتية، المعجنات، ومنتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطا والطماطم والبصل، وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى ، [15] وتصنف الصادرات الزراعية الجزائرية في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتوجات الطبيعية في العالم، التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق أخضر للمصدرين الجزائريين للحوم مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطا، بمختلف أنواعها.

إن صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية لم تصل يوما إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر ؛لذا وجب النظر ماليا في العراقيل التي تحول دون ذلك خاصة و أن الطلب عليها كان موجودا عالميا ليبق المشكل يخص العر ض فقط و العبرة هنا لاتكمن في فائض تجاري في دولة تشكل المحروقات فيها نسبة 97 % و أكثر من الصادرات ؛بل البحث عن سبل جعل الإقتصاد أكثر متانة و أكثر قدرة على تحمل الصدمات ؛فإنتاج الريع لابد أن يخدم إنتاج الثروة حتى تتمكن القطاعات الأخرى من النمو وسط محيط دولي تنافسي ؛وأن غياب الإدارة هو سبب تأخر المشاريع التي منها المشاريع الزراعية وتعطل بعضها وهو لبطالة سبب البطالة وسوء تخصص الموارد .[16]

4.الخاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بامكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام من خلال امتصاص جزء من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، بالاضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول ، ونتيجة لهاته الأهمية سعت الجزائر للاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي ضمن برامجها التنموية حيث خصصت له مبالغ معتبرة للنهوض به.

أ. اختبار صحة الفرضيات

- ارتفاع المخصصات المالية المقدمة للقطاع الفلاحي في ايطار البرامج التنموية 2019/2001 حيث ارتفعت من 65 مليار دج خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 إلى 300 مليار دج خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، و نحو 1.000

مليار دج خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 ورغم ذلك لايزال يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من جمود وقصود جعله غير قادر على تلبية أو تغطية الطلب المتزايد على الغذاء ، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر، إلا ان النتائج لم تكن في مستوى الآمال المرجوة، حيث لازالت الجزائر تعاني من تباعية للخارج وهذا راجع إلى ضعف نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الاستراتيجية ، ويبقى اللجوء للخارج لاستيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي في بعض المواد الاستهلاكية الأساسيةوهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تمثل الحبوب وفي مقدمتها القمح أهم الواردات الغذائية في الجزائر تليها مادة الحليب و مشتقاته ثم الزيوت و المواد الدهنية ، ضف إلى ذلك البقوليات وهو مايثبت صحة الفرضية الثانية.

ب. توصيات الدراسة

واعتمادا على ما جاء في البحث من تقييم لدور الانفاق الاستثماري على القطاع الفلاحي في ايطار البرامج التنموية 2001-2019 في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، قمنا بوضع وتسطير جملة من الاقتراحات والتوصيات التي رأيناها مناسبة ومن أهم هذه التوصيات والاقتراحات نذكر:

- يجب وضع خطط وبرامج أكثر فعالية للاستعداد للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة المناخية، والتفكير في تدابير للتأقلم معها والتقليص منها؛
- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه... الخ، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها،مع تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

- زيادة التوعية الوطنية حول أهمية برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومدى جدواها لدعم القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للجزائر، والتعاون لدعم تطبيق مختلف برامجها.
- توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير الكمي والنوعي.
- تنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين مع تشجيع استخدام الأساليب الحديثة، وتشجيع الإنتاج الزراعي في إنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضا بدون فوائد وإبعاد كل الطفيليين عن العملية.
- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة؛ و توسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.
- ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة وبخاصة بالنسبة للقطاع الخاص،واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهذه الاستثمارات محليا وعربيا وإقليميا وعالميا.

المراجع والهوامش

[1] - disabled-world, **Food Security**: **Definition & General Information** , https://www.disabled-world.com/fitness/nutrition/foodsecurity/,17/03/2015

[2] -شيخاوي سهيلة، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزاعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي-حالة الجزائرللفترة مابين 1980-2016-**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019/2018، ص69.

[3] _ وزارة الفلاحة ، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، الجزائر ، 2000 ، ص ص 71 – 72.

[4] – بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2001–2009**–، مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص ص 200-201.

[5] – المرجع السابق، ص202.

[6] - بيان اجتماع مجلس الوزراء ، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014** ،الجزائر،2010

[7]-MADR ,op.cit, p2.

[8]- MADR ,op.cit,p p 6-7.

[9]–عقون شراف، ، بوقجان وسام، بوفنخور خديجة، **التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية (2001–2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، عدد خاص، المجلد رقم 2، أفريل 2018، ص207.

[10]– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015**،الجزائر،نوفمبر 2015، ص 68.

[11]– عقون شراف، ، بوقجان وسام، بوفنخور خديجة، مرجع سابق، ص207.

[12]– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 68.

[13]– المرجع السابق، ص 68.

[14] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات**، الخرطوم، 1994/12 - ، ص ص 60-63.

[15]–مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة–، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 2017، ص ص 262-263.

[16]–المرجع السابق، ص264.